يعرض الجدول التالي عدد الإجراءات الواردة في قوانين المالية لسنتي 2022 و2023، ونسبة التنفيذ، ومعدل التنفيذ حسب أشهر السنة:

	الإجراءات التي تتطلب إصدار أوامر ترتيبية				الإجراءات التي لا تتطلب إصدار أوامر ترتيبية					
قانون المالية لسنة 2022	الإجراءات التي تتطلب إصدار أوامر ترتيبية	النسبة	الأوامر التي تم نشرها	النسبة	القرارات المشتركة الصادرة	النسبة	القرارات الوزارية الصادرة	النسبة	المذكرات الصادرة	النسبة
	61/7	%11	7/4	%57	3/1	%33	3/3	%100	2/2	%100
قانون المالية لسنة 2023	الإجراءات التي تتطلب إصدار أوامر ترتيبية				الإجراءات التي لا تتطلب إصدار أوامر ترتيبية					
	64/7	%11	0	%0	4/2	%50	0	%0		

من خلال المتابعة المتواصلة للإجراءات الخاصة بقانون المالية، نلاحظ ما يلي:

- معدل تفعيل الإجراءات حسب أشهر السنة (بالنسبة لسنة 2022)، 4 إجراءات من مجموع 8 إجراءات تم تفعيلها خلال شهر جوان (50% من الإجراءات)
- النسبة الأكبر من التنفيذ، تعود للقرارات والمذكرات الصادرة عن الوزارات، مقابل تراجع نسبة تنفيذ القرارات المشتركة والتي يتداخل فيها أكثر من وزارة أو هيكل